A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/746/Add.3
12 December 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٢ (ج) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع)*

المقرر : السيدة مارتا دوبينياس ويست (اكوادور)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية حول البند ٨٢ (انظر A/44/746 ، الفقرة ٢) . ونظر في التدابير التي ستتخذ بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ١٦ و ٣٠ المعقودتين في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . ويرد عرض لنظر اللجنة في البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/44/SR.16 و 30) .

ثانيا - النظر في الاقتراحات

مشروع القرار A/C.2/44/L.9

٢ - وفي الجلسة ١٦ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ، قام ممثل ماليزيا ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، بتقديم مشروع قرار (A/C.2/44/L.9) عنوانه "ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية" .

---

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في اثني عشر جزءا (انظر أيضا A/44/746 و Add.1 و Add.2 و Add.4 الى Add.11) .

٣ - وفي الجلسة ٣٠ ، المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، أبلغ السيد دافيد باتون (نيوزيلندا) ، نائب رئيس اللجنة ، أعضاء اللجنة بنتيجة المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار .

٤ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/44/L.9 بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ٣٣ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٥)[(١)] .

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٥ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، التي وضعت أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية[(٢)] ،

وإذ يساورها بالغ القلق أنه منذ اعتماد ميثاق حقوق الدول

---

(١) أشار أحد الوفود فيما بعد الى أنه لو كان حاضرا وقت التصويت لكان قد صوت بتأييد مشروع القرار .

(٢) A/44/266-E/1989/65 و Add.1 و Add.2 .

وواجباتها الاقتصادية استمرت الحالة الاقتصادية في البلدان النامية في التدهور وظلت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية تتسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

وإذ تؤكد أن تفاقم المشاكل الاقتصادية العالمية التي تؤثر بصفة خاصة على البلدان النامية يقتضي مزيدا من الاجراءات الدولية المتضافرة بغية تيسير إقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة وتعزيز العدالة الاجتماعية الدولية ،

١ - تطلب الى جميع الدول أن تتخذ خطوات وتدابير ملموسة لتنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تنفيذا كاملا ، مما يساهم في القيام على نحو فعال بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وفي إعادة تنشيط النمو والتطور الاقتصاديين في البلدان النامية ؛

٢ - تؤكد من جديد حق كل بلد في اعتماد النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الأنسب لتطوير ذاته ، بدون تدخل أجنبي ؛

٣ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والاربعين تقريرا تحليليا عن التقدم المحرز امتثالا لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وأثره في حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه البلدان النامية وفي إعادة تنشيط نموها وتطورها الاقتصاديين .

- - - - -